# الحكومة تطالب المحافظات بمزيد من الإنجازات بعد مضاعفة تخصيصاتها المالية

مشاريع قيد الانشاء.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

أفاد وزير في الحكومة ، إن الأخيرة نبهت الإدارات المحلية في المحافظات أن العام الحالي هو الفيصل لمعرفة مدى قابليتها على تنفيذ المشاريع بعد مضاعفة تخصيصاتها المالية في إطار موازنة تنمية الأقاليم، فيما كشفت لجنة النزاهة النيابية عن عزمها تثبيت فقرة محاسبة الوزارات والحكومات المحلية التي تخفق في صرف ٧٥٪ من موازنتها المالية في موازنة عام ٢٠١٢.

ويشكو العديد من مجالس المحافظات من التقييد الذي تفرضه الحكومة الاتحادية، إلى جانب تعطيل القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي منحها صلاحيات واسعة.

وتؤيد القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي بشدة زيادة صلاحيات مجالس المحافظات، فيما يعارض التحالف الوطني ذلك المطلب ويؤيد الإبقاء على حكومة مركزية قوية.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، "نحن متفائلون في تنفيذ المشاريع في المحافظات، وقلنا لمجالس المحافظات إن هذا العام هو الفيصل لمعرفة مدى قابليتها على تنفيذ المشاريع بعد زيادة تخصيصاتها المالية".

وأوضح المفتي إن "موازنة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١ لجميع المحافظات ومنها إقليم كردستان كانت ٢,٦ مليار دولار، وفي هذه السنة ستصبح الموازنة بين ٦-٨ مليارات وهي أكثر من الضعفين، لذا سيكون هناك كم كبير من المشاريع التي يفترض أن تنفذها الإدارات المحلية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اجتمع أمس بمحافظي المحافظات وبحث معهم المشاكل التي يعانونها والحلول الواجب تنفيذها بخصوص الموازنات المالية والصلاحيات.

وأضاف المفتي قوله إن "هناك قرارا اتخذته الحكومة بأن تحال جميع مشاريع الوزارات باستثناء الوزارات الاتحادية التي تقل عن ١٠ مليارات دولار إلى المحافظات"، مشيرا إلى أن "السؤال المهم هل المحافظات من ناحية الأجهزة الخدمية والشركات العاملة قادرة على تنفيذ المشاريع الكثيرة؟.

وتابع المفتي "لو استطعنا حسم النقاط الثانوية فإننا على ثقة بأن تكون المحافظات على قدر كبير من الأهلية لإنجاز المشاريع".

وكان مجلس الوزراء قد طالب بكتاب رسمي مجلس النواب بالتريث في مناقشة أي مسودة لتعديلات قانون الأقاليم والمحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ لحين وصول مسودة تعديلات الحكومة إلى المجلس خلال الأسابيع المقبلة. فيما أنهت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية في وقت سابق تعديلات قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وأرسلتها إلى رئاسة المجلس بغية إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس.

وفي ظل العمل على زيادة مخصصات المحافظة ضمن موازنة تنمية الأقاليم، أبدى بعض الأطراف السياسية مخاوفه من أن تهدر الزيادات المالية بسبب سوء الإدارة أو الفساد المالي والإداري في المحافظات، وهو أمر أكدته لجنة النزاهة وضعها ضوابط ستعمل على جعل المحافظات في دائرة المساءلة والرقابة.

وقال عضو اللجنة شاكر دشر في تصريح صحفي إن "ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوزارات أكثر منها في المحافظات، ولكن الزيادة في التخصيصات المالية للمحافظات ستكون أساسا لمعالجة ما تعانيه تلك المحافظات من إرباك ومركزية وتقيد في علمها، وسيكون خطوة نحو إنهاء ظاهرة الشكاوى المستمرة من السيطرة المركزية".

وأوضح دشر إن "مجلس النواب في موازنة عام ٢٠١١ وضع بندا في الموازنة تضمن محاسبة كل وزارة أو محافظة لم تستطع صرف ٧٥٪ من تخصيصاتها المالية، وهذا بحد ذاته رقابة مباشرة على أداء مجالس المحافظات".

وبيّن إن "لجنته ستعمل على تثبت البند الوارد أعلاه في موازنة عام ٢٠١٢ كي تكون هناك رقابة ومحاسبة مباشرة لكل جهة تخفق في صرف مخصصاتها المالية".

وعكفت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية خلال الفترة الماضية على إدخال تعديلات على قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ أبرزها زيادة الصلاحيات على حساب الحكومة الاتحادية.

وقالت عضو اللجنة إيمان الفاضلي إن "لجنة الأقاليم قامت بتعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وهذا التعديل لا يكمل ما لم تكن هناك زيادة في مخصصات المحافظات وخاصة الموازنات الاستثمارية"، مبينة أن "اللجنة زارت بعض المحافظات وتأكدت إن العملية الاستثمارية ماضية نحو الأفضل".

وأضحت ألفاضلي إن "لجنة الأقاليم وضعت في تعديلات القانون رقابة مباشرة على مجالس المحافظات من قبل مجلس النواب وهذه الرقابة ستعمل على حسم بعض المشاكل". حسب قولها.

واثأر قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم جدلاً سياسياً بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي اتهمت الأخيرة بتقييد صلاحياتها، وعلى اثر ذلك قررت محافظتا صلاح الدين وديالى ، التحول إلى إقليم مستقل إداريا واقتصاديا.

وكانت لجنة المحافظات والأقاليم النيابية قد كشفت في وقت سابقٍ عن أن الحكومة الاتحادية عطلت جزءاً من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، فيما بينت أن الوزارات الاتحادية خولت بتنفيذ المشاريع ولم تكن قادرة على الإيفاء بالتزاماتها.

# سعر سلّة أوبك يتراجع إلى ١١١,٧٨ دولار

□ بغداد / المدى

تراجع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف العراقي يوم الأربعاء الماضي إلى ١١١,٧٨ دولار للبرميل.

وقالت منظمة أوبك أمس الخميس إن سعر سلة خاماتها القياسية تراجع إلى ١١١,٧٨ دولار للبرميل يوم الأربعاء من ١١٢,٢٤ دولار في الجلسة السابقة.

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الانجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الإكوادور.

وارتفعت صادرات النفط الخام العراقية إلى ٢,١٤٥ مليون برميل يوميا في كانون الأول ديسمبر من ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا في تشرين الثاني نوفمبر.

ويسعى العراق إلى تصدير ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال العام الحالي وفق الخطة المدرجة في موازنة البلاد المالية التي تعتمد على واردات النفط بنسبة ٩٥ في المئة.

والعراق عضو في منظمة أوبك ويملك رابع أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، وأبرم اتفاقات مع شركات طاقة عالمية لرفع الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول٢٠١٧.

# النفط: لم نخطّط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز

□ بغداد / آكانيوز

قالت شركة تسويق النفط العراقية الحكومية "سومو" إن العراق لم يخطط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز في الخليج العربي لنقل نفطه إلى العملاء في شتى أنحاء العالم إن أقدمت إيران على تنفيذ تهديدها بغلق المضيق.

وزادت التوترات بشأن مضيق هرمز وهو أهم ممر ملاحي للنفط في العالم في الأسابيع القليلة الماضية بعدما هددت إيران بإغلاقه إذا فرض الغرب عقوبات على صادراتها النفطية.

وقال مدير عام سومو فلاح العامري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "لا نفكر في إيجاد بدائل عن مضيق هرمز لمرور شحنات النفط العراقي لأنه ليس لها ديمومة وإيران لاتملك القدرة على غلق المضيق بصورة دائمة".

وأضاف أن "صادرات العراق النفطية ستتضرر بصورة كبيرة في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز لان اغلب ما يصدره يمر عن طريق هذا المضيق".

ويمر نحو ١,٧ مليون برميل يوميا من النفط العراقي من مضيق هرمز من مجموع ٢,٢ مليون برميل يقوم العراق بتصديره يوميا.

وأشار العامري إلى أن "إيران تحاول استخدام غلق مضيق هرمز لتنفيذ بعض المطالب السياسية وتنفيذه على ارض الواقع يتسبب بأضرار مادية كبيرة".

وتابع يقول إن "عملية غلق المضيق تتطلب إمكانيات ضخمه تفوق قدرة إيران وإمكانياتها، وان حدث ذلك ستكون مدة غلقه يوما أو يومين على الأكثر".

وتستخدم السعودية والكويت وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة مضيق هرمز في نقل نفطها إلى العملاء في شتى أنحاء العالم.

ويدرس الغرب فرض عقوبات على صادرات النفط الإيراني بسبب برنامج طهران النووي المثير للجدل. وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) الثلاثاء الماضي إنها لا تسعى لمواجهة مع إيران بشأن المرور في مضيق هرمز رغم رفضها لتهديد عسكري إيراني استهدف إبقاء حاملات الطائرات الأميركية خارج الخليج.

وقال الجيش في وقت سابق انه سيواصل إرسال مجموعات ضاربة من حاملات الطائرات عبر الخليج "لتحركات مقررة بانتظام" وحسب القانون الدولي.

ولا توجد علاقات دبلوماسية مباشرة بين طهران وواشنطن منذ عام ١٩٧٩، وتمثل السفارة السويسرية المصالح الأمريكية في طهران.

# الإعمار والإسكان : إنجاز ٤٨ مشروعاً في مجال المباني العام الماضي

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان أنها أنجزت العام الماضي ٤٨ مشروعا في مجال المباني العامة خلال عام ٢٠١١ ومستمرة بالعمل في ٦٤ مشروعا .

وقال مدير عام الهيئة العامة للمباني حسين مجيد في بيان صحفي لوزارة الإعمار والإسكان تلقت المدى نسخة منه إن الهيئة أنجزت ١٩ مشروعا ضمن الخطة الاستثمارية في مجال مباني البنية التحتية و ٢٩ مشروعاً من مشاريع الإشراف والمتابعة و ٣١ مشروعا مستمرا ضمن الخطة الاستثمارية و٣٣ مشروعا ضمن خطة الإشراف .

وأضاف إن الهيئة أنجزت في محافظة بغداد مشروع مجمع وزارة الإعمار والإسكان بكلفة تقدر بـ ٢٠ مليارا و ٢٥٣ مليون دينار و مشروع إعادة إعمار بناية شركة المعتصم العامة للمقاولات الإنشائيه إضافة إلى الأعمال التكميلية والخدمية بكلفة ٨ مليارات و ٦٨٨ مليون دينار و مشروع قاعة المناسبات في مدينة الصدر لحساب وزارة الهجرة والمهجرين بكلفة مليار و ٧٩ مليون دينار أضافه إلى مشروع تأهيل فندق عشتار شيراتون في محافظة بغداد بكلفة ٥٨ مليارا و ٤١٠ ملايين دينار لحساب وزارة الخارجية استعدادا لعقد مؤتمر القمة العربية في بغداد .

وأضاف انه تم في محافظة واسط انجاز مشروع تأهيل دار سكن المحافظ بكلفة ٥٤٣ مليون دينار وانجاز مشروع مبنى مجلس محافظة واسط بكلفة مليار و ٨٩ مليون دينار إضافة إلى انجاز مشروع مبنى ديوان محافظة واسط بكلفة مليارين و ١٢٤ مليون دينار.

وتابع انه تم في محافظة نينوى انجاز مشروع تأهيل دير ماربهنام بكلفة ٤٢٥ مليون دينار بعد هدم البناية القديمة

. وفي مجال إنشاء المدارس تم انجاز خمس مدارس ابتدائية وثلاث مدارس ثانوية بطريقه البناء التقليدي بالطابوق والاسمنت.

و في محافظة صلاح الدين أنجزت الهيئة العامة للمباني مشروع مقر تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان في المحافظة بكلفة مليارين و ٨٣٩ مليون دينار كما أنجزت مشروع مدرسة ابتدائية بكلفة ٧٦٧ مليون دينار.

وفي محافظة ديالى تم إنجاز مشروع دائرة الإعمار الهندسي بكلفة ٦٨٩ مليون دينار والعمل مستمر في مشروع منتدى الرعاية العلمية بكلفة مليارين و٧٩٣ مليون دينار، لحساب وزارة الشباب والرياضة .

وفي محافظة كركوك تم انجاز مشروع مدرسة ابتدائية في قضاء الحويجة بكلفة ٥٣٠ مليون دينار وانجاز مشروع تأهيل كنيسة مريم العذراء الأرمن الارثوذوكس بكلفة ٧٦ مليون دينار وبناية مجمع تجاري بكلفة مليار و ٩٧ مليون دينار .

وفي محافظة البصرة انجزت الهيئة مشروع مركز التدريب المهني في خور الزبير بكلفة مليارين و ٥١٦ مليون دينار ومركز التدريب المهني في أبي الخصيب بكلفة ٧٥١مليون دينار .

وفي محافظة ميسان أنجزت الهيئة مشروع منتدى ثقافة وفنون بكلفة مليارين و ٣٨٣ مليون دينار لحساب وزارة الشباب والرياضة وإنشاء دار المسنين بكلفة مليار و ٧٣ مليون دينار لحساب وزارة الهجرة والمهجرين ، والعمل مستمر في مشروع مستشفى ولادة وأطفال بكلفة ٣٤ مليارا و٧٩٨ مليون دينار وإنشاء مدرسة ثانوية بكلفة ٨٥٦ مليون دينار و إنشاء مسبح اولمبي مكشوف بكلفة ٤ مليارات و ٦٠١ مليون دينار.

٧١٣ مليون دينار ومدرسة ثانوية في حي الرياض بكلفة مليار و١٤٧ مليون دينار وبناية دائرة التفتيش في كركوك بكلفة ٤٧٠ مليون دينار وبناية دائرة التخطيط العمراني بكلفة ٧٠١ مليون دينار وبناية صندوق الإسكان بكلفة ٣٥٠ مليون دينار وبناية دائرة اتصالات الشرطة بكلفة ٤٣٠ مليون دينار وبناية دار رعاية الأيتام للبنات بكلفة مليار و٣٩٥ مليون دينار وبناية معهد المكفوفين بكلفة مليار و ٥٣٠ مليون دينار وانجاز مشروع تأهيل كنيسة مريم العذراء الأرمن الارثوذوكس بكلفة ٧٦ مليون دينار وبناية مجمع تجاري بكلفة مليار و ٩٧ مليون دينار .

وفي محافظة البصرة انجزت الهيئة مشروع مركز التدريب المهني في خور الزبير بكلفة مليارين و ٥١٦ مليون دينار ومركز التدريب المهني في أبي الخصيب بكلفة ٧٥١مليون دينار .

وفي محافظة ميسان أنجزت الهيئة مشروع منتدى ثقافة وفنون بكلفة مليارين و ٣٨٣ مليون دينار لحساب وزارة الشباب والرياضة وإنشاء دار المسنين بكلفة مليار و ٧٣ مليون دينار لحساب وزارة الهجرة والمهجرين ، والعمل مستمر في مشروع مستشفى ولادة وأطفال بكلفة ٣٤ مليارا و٧٩٨ مليون دينار وإنشاء مدرسة ثانوية بكلفة ٨٥٦ مليون دينار و إنشاء مسبح اولمبي مكشوف بكلفة ٤ مليارات و ٦٠١ مليون دينار.

وحدات سكنية انجزتها وزارة الاعمار والاسكان.. (أرشيف)

# اللجنة الاقتصادية: انخفاض سعر برميل النفط سيعرّض البلد لمشكلة اقتصادية

□ بغداد / المدى

نوه عضو اللجنة الاقتصادية النائب عبد الحسين ريسان بأن انخفاض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية دون (٨٥) دولاراً كونه سيؤثر على الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط.

وقال ريسان أمس الخميس: إن الموازنة العامة وضعت على أساس سعر برميل النفط (٨٥) دولاراً وهذا معدل متفاءل به كثيراً من قبل الجهة المشرعة لقانون الموازنة المالية العامة لهذا العام، كون العالم الآن يعيش نوعاً من التأزم فيما يخص الأزمة الاقتصادية، فأي تذبذب يحصل في أسعار النفط عالمياً سيلقي بأثره على الاقتصاد العراقي.

وأشار إلى: أن الاقتصاد الوطني معتمد بإيراداته السنوية بنسبة (٩٥٪) على النفط، ما يجعله مرهونا بتذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، نتيجة غياب المنتج المحلي من القطاعين المهمين الصناعي والزراعي.

وأضاف: إن البلد سيتعرض إلى مشكلة اقتصادية يصعب حلها في حال انخفاض سعر برميل النفط عالمياً دون (٨٥) دولاراً، ولاسيما في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، كون الموازنة فيها عجز كبير ما يقارب (١٥) ترليون دينار.

وذكر: أن أغلب الدول النفطية العالمية ولاسيما دول منطقة الخليج العربي وضعوا موازنتهم على أساس سعر برميل النفط (٧٥) دولارا.

يذكر أن الموازنة المالية لعام (٢٠١٢) وضعت على أساس سعر برميل النفط (٨٥) دولارا.

وكان وزير المالية العراقي رافع العيساوي قد أعلن في الثامن من شهر كانون الأول من العام الماضي، في مؤتمر صحافي أن مجمل الموازنة العراقية للعام ٢٠١٢ قد بلغت ١١٧ ترليون دينار، مبينا، أن حصة الميزانية التشغيلية لعام ٢٠١٢ بلغت ٨٠ ترليون دينار، مقابل ٣٧ ترليون دينار كميزانية استثمارية، وبنسبة عجز بلغ ١٤ ترليون دينار وهو ما يمثل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و١٢ بالمئة من مجمل الموازنة.